



الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية المسودة الأولى

بيان المحتويات

الفقرات

17 - 3	أولا - مقدمة ومعلومات أساسية
9 - 3	ألف - إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي
13-10	باء - طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه
17-14	جيم - التعاريف
21-18	ثانيا - الأسباب الجذرية للجوع والتحديات المقبلة
19-18	ألف - الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية
20	باء - التحديات الناشئة
21	جيم - التجارب السابقة والدروس المستفادة
35-22	ثالثا - المؤسسات والأطر الشاملة
25-23	ألف - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية)
28-26	باء - مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام
35-29	جيم - النهج المزدوج
73-36	رابعا - توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى
38	ألف - تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء
40-39	باء - زيادة الاستثمارات الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة
42-41	جيم - مواجهة تقلب أسعار الأغذية
47-43	دال - التصدي للقضايا الجنسانية في الأمن الغذائي والتغذية
56-48	هاء - مواجهة الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة
59-57	واو - زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا
67-60	زاي - التغذية

70-68	حيازة الأراضي ، ومصيد الأسماك ، والغابات	حاء -
74-71	الثغرات الرئيسية القائمة في التوافق على قضايا السياسات	طاء -
104-75	الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع	خامسا -
78	الإجراءات الأساسية على المستوى القطري	ألف -
84-79	تحسين الدعم الإقليمي للإجراءات الوطنية والمحلية	باء -
86-85	تحسين الدعم العالمي للإجراءات الإقليمية والوطنية ، والاستجابة للتحديات العالمية	جيم -
93-87	لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد	دال -
104-94	الرصد والمتابعة	هاء -

الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية

المسودة الأولى

1 - يعاني اليوم قرابة بليون شخص من الجوع، أي ما يعادل شخصا واحدا بين كل ستة أشخاص، كما يعاني أكثر من 200 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية. وقد أدى الارتفاع الأخير في أسعار الأغذية في الفترة 2007-2008، وما أعقبه من أزمة مالية واقتصادية في عام 2009 وبآثارها على مدى عامي 2010 و2011، إلى استرعاء الاهتمام البالغ للتحديات اليومية التي تواجهها ملايين الأسر في جميع أنحاء العالم وهي تحاول التغلب على الجوع والفقر، وتبحث عن سبل معيشة مستقرة تكفل لها حياة عادلة وكريمة. وبرغم الجهود التي بذلها كثيرون، لا يزال الجوع وسوء التغذية المستمران يمثلان القاسم المشترك للملايين من المواطنين. واستجابة لهذه الحالة، يعد هذا الإطار الاستراتيجي العالمي أداة لرسم طريق جديد أمام المجتمع الدولي عن طريق وضع أولويات للمبادئ والسياسات والإجراءات الأساسية، وحشد جميع أصحاب الشأن للقيام بعمل جماعي من أجل التغلب على مآسي الجوع والفقر وإتاحة بصيص من الأمل والكرامة للملايين الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم.

هيكل الوثيقة

2 - تتناول هذه الوثيقة، بعد قسم المقدمة والمعلومات الأساسية، الأسباب الجذرية الرئيسية للجوع والتحديات التي تواجه البلدان. ويأتي ذلك قسم عن الأطر الشاملة للأمن الغذائي والتغذية، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء (الخطوط التوجيهية الطوعية)، ومبادئ روما الخمسة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، والنهج المزدوج. وترد بعد ذلك القرارات السياسية الرئيسية لاجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومجالات التوافق الأخرى بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وكذلك المجالات التي تظهر فيها ثغرات في التقارب بين السياسات ويلزم تناولها في صياغات مقبلة للإطار الاستراتيجي العالمي. ويتناول القسم الأخير من الوثيقة تنظيم الجهات الفاعلة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية بشكل أفضل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك المساءلة والرصد.

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

3 - الغرض من الإطار الاستراتيجي العالمي هو إضافة قيمة لعملية التنمية عن طريق توفير مرجع واحد للأولويات الأساسية للأمن الغذائي والتغذية بالاعتماد على الأطر القائمة، وقرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي، والأهم من ذلك، ضمان توافق أصحاب الشأن المتعددين من بين الطائفة الكاملة من أصحاب الشأن في لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومن بينهم الشركاء من أهل الخبرة، والمنظمات الدولية، ومصارف التنمية، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

4 - ومن المتوقع أن يكون المستخدمون الرئيسيون للإطار الاستراتيجي العالمي هم صانعو القرار ومقررو السياسات في البلدان المسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ. وسيكون الإطار الاستراتيجي العالمي أيضاً بمثابة أداة هامة لدى مقرري السياسات وصانعي القرار في البلدان المانحة، والوكالات الإنمائية المسؤولة عن وضع برامج للتعاون. وهذا سيشمل أولئك الأشخاص المسؤولين عن مجالات سياساتية أخرى لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية.

5 - ويقدم الإطار الاستراتيجي العالمي خطوطاً توجيهية وتوصيات للعمل المتسق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من جانب الطائفة الكاملة من أصحاب الشأن، مع التركيز على الدور المحوري للملكية القطرية لبرامج مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ألف - إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

6 - حدد إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2008 طريقاً جديداً أمام اللجنة لكي تصبح أول منتدى شامل للحوكمة العالمية للأمن الغذائي والتغذية عن طريق تعزيز التنسيق والترابط الدوليين في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

7 - وتتمثل رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها في توفير منتدى دولي وحكومي دولي شامل لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين من أجل العمل معاً بطريقة منسقة لدعم العمليات القطرية بغية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لبني البشر جميعاً.

8 - وتتمثل أدوار لجنة الأمن الغذائي العالمي فيما يلي:

- توفير منبر للمناقشة والتنسيق من أجل تعزيز العمل التعاوني فيما بين الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات منتجي الأغذية، ومنظمات القطاع الخاص، والمنظمات الخيرية، وأصحاب الشأن الآخرين ذوي الصلة، مع مراعاة السياق الخاص للبلدان واحتياجاتها؛
- تشجيع قدر أكبر من التقارب والتنسيق على صعيد السياسات، بما في ذلك من خلال استحداث استراتيجيات وخطوط توجيهية طوعية دولية بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وأفضل الممارسات، والدروس المستخلصة من التجربة المحلية، والإسهامات من المستويين الوطني والإقليمي، ومشورة الخبراء، وآراء مختلف أصحاب الشأن؛

- تسهيل تقديم الدعم و/أو المشورة، بناء على طلب قطري و/أو إقليمي، لتنفيذ ورصد وتقييم خطط العمل الوطنية والإقليمية من أجل القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، والتطبيق العملي للخطوط التوجيهية الطوعية.

9 - وكان من بين النتائج الهامة لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي رفع مستوى مشاركة طائفة من أصحاب الشأن غير الحكوميين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية. وقد طُلب من منظمات المجتمع المدني تنظيم نفسها بصورة تلقائية من أجل تسهيل تفاعلها وعملها مع اللجنة، وهو ما أدى إلى إنشاء آلية المجتمع المدني، وتقديم اقتراح من القطاع الخاص بوضع ترتيب مماثل.

باء - طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه

10 - الغرض العام من الإطار الاستراتيجي العالمي هو توفير أداة دينامية لتعزيز دور لجنة الأمن الغذائي العالمي كمنهاج لتحسين التعاون، وتحفيز العمل المنسق، وتقديم التوجيهات لإقامة شراكات فعالة ومتآزرة دعماً للخطط والعمليات العالمية والإقليمية والقطرية المصممة لتلافي حدوث أزمات غذائية في المستقبل، والقضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي والتغذية لبنى البشر جميعاً.

11 - ويستعين الإطار الاستراتيجي العالمي بعدد من الأطر السابقة لغرض استكمالها وضمان الاتساق فيما بينها. وتشمل هذه الأطر إطار العمل الشامل المستكمل التابع للأمم المتحدة، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وبيان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، ومبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية، والإعلان الختامي للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وبالإضافة إلى الأطر العالمية، هناك عدد من الأطر الإقليمية مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وغيره.

12 - ويوفر إطار العمل الشامل المستكمل إطاراً شاملاً لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لأزمات الأمن الغذائي عن طريق تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المعرضين، وتحقيق الصمود على المدى الطويل. ويقدم إطار العمل الشامل المستكمل مبادئ استراتيجية، ومفاهيم، ونتائج لتعميمها في البرامج على المستوى القطري من أجل التصدي للجوع، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص التغذية. ويضع الإطار الاستراتيجي العالمي في اعتباره، بوصفه إطاراً شاملاً، العناصر الرئيسية لإطار العمل الشامل المستكمل.

13 - وتتناول مبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية قضايا حاسمة تتعلق بصياغة السياسات، ويقدم معلومات قائمة على العلوم والبراهين لصانعي القرار الذين يقيمون وجهات النظر المتضاربة عن قضايا خلافية من قبيل العواقب البيئية لزيادة الإنتاجية، وآثار المحاصيل المهجنة على صحة الإنسان

والبيئة، وعواقب تنمية الطاقة الحيوية بالنسبة للبيئة وتوافر الأغذية وأسعارها على المدى الطويل، وآثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي. ولا ينحاز هذا التقييم لسياسات أو ممارسات بعينها؛ وإنما يقيّم القضايا الرئيسية التي تواجه المعرفة الزراعية، والعلم والتكنولوجيا، ويشير إلى طائفة من خيارات العمل التي تحقق أهداف التنمية والاستدامة. والتقييم الدولي وثيق الصلة بالسياسات، ولكنه لا يقترح سياسات.

جيم - التعاريف

الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أنواقهم لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. والركائز الأربع للأمن الغذائي هي: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

الحق في غذاء كافٍ

14 - أقرت الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966:

“... بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء (...) وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية” (الفقرة 1 من المادة 11)، وكذلك “الحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع” (الفقرة 2 من المادة 11).

15 - وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعريفا للحق في غذاء كافٍ على النحو التالي:

يتحقق الحق في غذاء كافٍ عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين، من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كافٍ أو وسائل شرائه. وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي (...) توافر الأغذية كمّاً ونوعاً على نحو كافٍ لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، ودون احتوائها على مواد ضارة، وأن تكون مقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى.

16 - وتلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باحترام الحق في غذاء كافٍ، وتعزيزه وحمايته، واتخاذ الخطوات الملائمة لتحقيق إعماله الكامل وبصورة مطردة. وهذا يشمل احترام الحصول على غذاء كافٍ عن طريق عدم اتخاذ تدابير تؤدي إلى منع حصوله على هذا النحو، وحماية حق كل فرد في غذاء كافٍ عن طريق اتخاذ خطوات لمنع المشروعات والأفراد من حرمان أفراد آخرين من إمكانية حصولهم على غذاء كافٍ. وينص العهد على أنه ينبغي للبلدان تشجيع السياسات التي تسهم في الأعمال المطرد لحق الشعوب في غذاء كافٍ، والمشاركة الفعالة في أنشطة تهدف إلى تعزيز حصول الأشخاص على الموارد واستخدامها، والوسائل التي تكفل سبل معيشتهم، بما في ذلك الأمن الغذائي. وينبغي للبلدان أيضاً، بقدر ما تسمح به مواردها، إقامة شبكات أمان أو أوجه مساعدة أخرى، وأن تحافظ عليها لحماية أولئك غير القادرين على توفير الغذاء لأنفسهم.

المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة

17 - ينبغي أن تعني الإشارة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في هذا الإطار الاستراتيجي العالمي أنها تشمل جميع صغار منتجي الأغذية، ومن بينهم الصيادون، والرعيون وسكان الغابات، والعمال الزراعيون.

ثانياً - الأسباب الجذرية للجوع والتحديات المقبلة

ألف - الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية

18 - يلزم إجراء تحليل منهجي للأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد التحديات التي تؤثر في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية لجميع الناس على جميع المستويات، وترتيبها من حيث الأولوية. وتتطلب جهود التغلب على الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية سياسات واستراتيجيات وبرامج مقاربة.

19 - وتشمل الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية ما يلي:

- استمرار مستويات الفقر المرتفعة، وعدم الحصول على الغذاء في بلدان كثيرة، غالباً بسبب الافتقار إلى العمل اللائق ونظم الحماية الاجتماعية؛
- عدم الاتساق في تقرير السياسات الحكومية وتحديد أولويات السياسات والخطط والبرامج، والتمويل اللازم لمعالجة الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، مع إعطاء الأولوية للسكان الأضعف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛
- عدم كفاية الاستثمار الدولي والوطني في قطاع الزراعة والبنية الأساسية الريفية، وخاصة لصغار المزارعين؛

- انعدام الأمن المستمر لحيازة الأراضي والحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، خاصة للمزارعات، ويعد أمن حيازة الأراضي أساسيا لاستمرار الإنتاجية وكذلك لتشجيع الإشراف الجيد على الأراضي من جانب المزارعين والرعويين؛
- عدم كفاية الاهتمام الموجه لدور المرأة ومواطن ضعفها فيما يتعلق بسوء التغذية، والأشكال الكثيرة للتمييز القانوني والثقافي التي تعاني منها؛ وهذا يشمل أوجه الضعف التغذوي للنساء والأطفال، والتي قلما تعالج بصورة ملائمة؛
- التهميش والتمييز ضد الجماعات المعرضة مثل السكان الأصليين، أو المشردين داخليا، أو اللاجئين، والاستبعاد الاجتماعي والثقافي الذي يتعرض له معظم ضحايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
- عدم توافر العمل اللائق، والافتقار إلى القدرة الشرائية لدى العمال ذوي الأجور المتدنية وفقراء الريف والحضر؛
- الدور الرئيسي الذي تقوم به الحرب والنزاع وانعدام الأمن في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ وفي الدول الهشة، يعمل النزاع، وعدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات على تفاقم انعدام الأمن الغذائي وآثار الكوارث؛
- تعد الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان أحد الأسباب الرئيسية للجوع الذي يؤثر على أبعاد الأمن الغذائي. ويتعرض أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكثير منهم يعيشون في مناطق مهمشة، للأخطار الطبيعية بصورة غير متناسبة وهم الأقل قدرة على مواجهة آثارها. كما تترك الكوارث أثرا كبيرا على التغذية من خلال تأثيراتها القصيرة والمتوسطة والطويل الأجل على حد سواء؛
- يعمل تغير المناخ وزيادة التعرض للكوارث الطبيعية، وتدهور النظام الأيكولوجي على مضاعفة آثار الكوارث الطبيعية، مثل حالات الجفاف والفيضانات، التي تؤثر بدرجة كبيرة على سبل معيشة الأسر الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي؛
- تسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جعل تحقيق الأمن الغذائي أكثر صعوبة نظرا لأنه يؤثر على قدرة الأفراد على إنتاج الغذاء واستخدامه، ويتطلب إعادة تخصيص عمالة الأسر، ويزيد من عبء العمل الواقع على المرأة؛
- الافتقار إلى الإدارة الرشيدة لضمان الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، وهي الدعامات التي يستند إليها الحصول على الغذاء وتحقيق مستويات معيشة أعلى.

باء - التحديات الناشئة

20 - تشمل القضايا التي تؤثر على اتجاهات الأمن الغذائي الزراعي والتغذية على المدى الطويل والتي يلزم التصدي لها:

- التغييرات الديموغرافية: النمو السكاني، والتوسع العمراني، والهجرة من الريف إلى الحضر، والعمالة الريفية، والحاجة إلى تنويع أكبر لسبل المعيشة؛
- تزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان؛
- ضرورة التصدي لسوء التغذية، ومنع انتقال الجوع وسوء التغذية عبر الأجيال، بما في ذلك عن طريق التعليم وتشجيع محو الأمية بين النساء والفتيات؛
- ضرورة جعل إنتاج الأغذية والعيش في المناطق الريفية جذابة للشباب، في مواجهة إغراءات الهجرة من الريف إلى الحضر؛
- الأنماط المتغيرة لاستهلاك الأغذية وما يرتبط بها من تأثيرات على الإنتاج والتغذية؛
- جودة الأغذية وسلامتها، والتأثيرات بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية؛
- الحاجة إلى نظم منصفة ومفتوحة وشفافة لتجارة الأغذية والسلع الزراعية لضمان الحصول على غذاء كافٍ؛ وأهمية وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى أسواق وتجارة منظمين بصورة جيدة؛ والحاجة إلى سياسات اقتصادية وتجارية ملائمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛
- الوقاية من الأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي ومعالجتها؛ وعدم كفاية استهلاك الأغذية التي كثيرا ما تفتقر إلى المغذيات الدقيقة الأساسية يمكن أن يسبب مشاكل صحية خطيرة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة؛
- الحاجة إلى تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ والبحث الإنمائي على مستوى القطاعين العام والخاص-لوقف التدهور في نمو الإنتاجية الزراعية مع تفادي الآثار السلبية على الاستدامة البيئية؛
- تخفيض المستويات العالية من خسائر ما بعد الحصاد وخسائر من الأغذية عن طريق الاستثمار في تحسين البنية الأساسية الريفية، بما في ذلك وسائل الاتصال، والنقل، والتخزين، وكفاءة الطاقة، وإعادة تدوير النفايات على امتداد سلسلة القيمة؛ وتخفيض الفاقد من الأغذية الاستهلاكية؛
- الأثر المتزايد لتغير المناخ وتأثيراته على الفئات الأضعف، والذي ينبغي معالجته عن طريق التكيف والتحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الزراعة عن طريق حوافز سياسية ومالية؛
- تنظيم الطلب على الطاقة، وخاصة أنواع الوقود الحيوي والأثر المترتب على الأمن الغذائي من استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الطاقة؛
- توفير سلع عامة واستثمارات تكميلية لزيادة استثمارات المزارعين في الزراعة.

جيم - التجارب السابقة والدروس المستفادة

21 - يتضح من النتائج التي تحققت على مدى العقود العديدة الماضية أنه على الرغم من أن انتشار الجوع وسوء التغذية قد انخفض، إلا أن ذلك حدث بمعدل لا يتناسب مع النمو السكاني، ولهذا فقد ازدادت الأعداد الفعلية للسكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية بصورة مزمّنة. ويوفر تحليل التجارب التي تمت حتى الآن عددا من الدروس الهامة التي يجب أن توضع في الاعتبار عند صياغة استراتيجيات للأمن الغذائي والتغذية:

- يجب أن تكون البرامج الإنمائية مملوكة للبلد وخاضعة لتوجيهه؛
- يجب أن تكون المرأة محور الجهود الإنمائية، نظرا لأنها تنتج نصيبا كبيرا من الأغذية التي تستهلكها البلدان النامية على الرغم من حرمانها في أغلب الأحيان من الحصول على الأصول الإنتاجية، والمعرفة عن طريق خدمات الإرشاد، والخدمات المالية؛
- تعد نوعية وكمية الأغذية المستهلكة من الأمور المهمة لتوفير التغذية السليمة، وتجنب انتقال الجوع عبر الأجيال؛
- يجب إشراك المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية بصورة أوثق في تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع، بما في ذلك برامج البحوث؛
- أثبتت الممارسات الأيكولوجية الزراعية أنها أساسية لتحسين الاستدامة البيئية وكذلك دخول منتجي الأغذية، وصمودهم في مواجهة تغير المناخ؛
- الإدارة الرشيدة مطلوبة على المستوى القطري؛ ويعد السلام وسيادة القانون أساسيان لتوفير حياة الأصول، وتهيئة بيئة تشجع على ممارسة العمل التجاري؛
- يلزم دراسة نهج خاص بسلسلة القيمة، بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية الريفية الذي يُعد ضروريا.

ثالثا - المؤسسات والأطر الشاملة

22 - يقدم عدد من الأطر الشاملة مبادئ واستراتيجيات رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وهذه تشمل:

ألف - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية)

23 - توفر الخطوط التوجيهية الطوعية إطارا شاملا للأمن الغذائي والتغذية. فهي تطالب بأن يكون الحق في غذاء كافٍ هو الهدف الرئيسي لسياسات الأمن الغذائي، وبرامجه، واستراتيجياته، وتشريعاته؛ وأن مبادئ حقوق الإنسان (المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين، وسيادة القانون) ينبغي أن توجه الأنشطة المصممة لتحسين الأمن الغذائي؛ وأنه يلزم أن تعمل السياسات، والبرامج، والاستراتيجيات، والتشريعات على تعزيز تمكين أصحاب الحقوق ومساءلة من تقع عليهم مسؤولية أداء الواجب، بما يعزز مبادئ الحقوق والالتزامات وليس الإحسان والصدقات.

24 - ويعني الحق في الغذاء أن تعمل السياسات وبرامج الأمن الغذائي ليس فقط على زيادة توافر الأغذية، وإنما توفير الغذاء الكافي وإمكانية الحصول عليه. وهذا يعني أنه ينبغي للسياسات والبرامج تحسين فرص الحصول على

الغذاء وكذلك على وسائل شرائه، بما في ذلك الحصول على الموارد الإنتاجية بالنسبة للأسر الريفية، والحصول على أجر كافٍ بالنسبة للعمال.

25 - ومن المهم في جميع مراحل تصميم وتنفيذ ورصد استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية وتشريعاتها وسياساتها وبرامجها، ضمان المشاركة الكاملة والمجدية لمنظمات المجتمع المدني التي تمثل الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وغيرهم من أصحاب الشأن الرئيسيين على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك صغار المزارعين والمزارعين التقليديين، والقطاع الخاص، والرباطات النسائية والشبابية بهدف زيادة كفاءة العمل الحكومي.

باء - مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام

26 - توفر مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، دعامة استراتيجية قوية للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب الشأن على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بينما تتبني النهج المزدوج تجاه محاربة الجوع:

المبدأ 1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات حسنة التصميم ومستندة إلى النتائج.

المبدأ 2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، ودعم توزيع الموارد على نحو أفضل، وتجنب الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

المبدأ 3: بذل قصارى الجهد لاتباع نهج مزدوج وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: (1) إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية لحدة الجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف؛ (2) وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك من خلال الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ.

المبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً أقوى من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.

المبدأ 5: ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

27 - وتستند مبادئ روما إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونات وبرنامج عمل أكر. والمبادئ الخمسة الأساسية التي تضمنها إعلان باريس هي:

- ◀ الملكية: تضع البلدان النامية استراتيجياتها لتخفيض الفقر، وتحسين مؤسساتها، ومحاربة الفساد.
- ◀ التنسيق: تنسق البلدان المانحة سياساتها على أساس هذه الأهداف وتستخدم نظمها المحلية.
- ◀ المواءمة: تقوم البلدان المانحة بتنسيق وتبسيط إجراءاتها، وتتقاسم المعلومات لتتلافى الازدواجية.
- ◀ تحقيق النتائج: تحول البلدان النامية والجهات المانحة اهتمامها إلى تحقيق نتائج التنمية وقياس ما تحقق من نتائج.
- ◀ المساءلة المشتركة: تعد الجهات المانحة والشركاء مسؤولين عن نتائج التنمية.

28 - ويقترح برنامج عمل أكر المجالات الرئيسية الثلاثة التالية للتحسين:

- ◀ الملكية: يكون للبلدان صوت أقوى في عملياتها الإنمائية عن طريق المشاركة الأوسع في صياغة السياسات الإنمائية، والقيادة الأقوى لتنسيق المعونة، وزيادة استخدام النظم القطرية لتقديم المعونة.
- ◀ الشراكات الشاملة: يشارك جميع الشركاء بصورة كاملة- بما في ذلك البلدان المانحة، في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان النامية، وكذلك الجهات المانحة الأخرى، والمؤسسات، والمجتمع المدني.
- ◀ تحقيق النتائج: تركز المعونة على الأثر الحقيقي القابل للقياس بالنسبة للتنمية.

جيم - النهج المزدوج

29 - يتطلب النهج المزدوج توجيه اهتمام خاص للتدخلات القصيرة والطويلة الأجل على حد سواء من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي والجوع.

الإجراء المباشر من أجل المعالجة الفورية للجوع وسوء التغذية بالنسبة للفئات الأضعف

30 - يجب توجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الفورية لأولئك العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية تمشياً مع الحق الأساسي في التحرر من الجوع. ويمكن أن تشمل الإجراءات الفورية طائفة من التدخلات، من بينها

المساعدة الغذائية الطارئة، والتغذية وتدخلات شبكة الأمان، والزيادات السريعة في إنتاجية الأغذية، وتعديل السياسات التجارية والضريبية، وإدارة الآثار الاقتصادية الكلية للأزمات الغذائية والاقتصادية.

31 - ويجب توجيه اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات التغذوية للحوامل والمرضعات والأطفال دون السنتين. ويعد الأطفال من بين الفئات الأضعف فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع

32 - يجب توجيه الاهتمام إلى معالجة الأسباب الجذرية للجوع عن طريق تدخلات من قبيل زيادة توافر الأغذية بواسطة نظم زراعية منتجة ومستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وضمان الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية، وتحسين إدارة النظم الأيكولوجية، وتحسين أداء أسواق الأغذية.

33 - ويمكن للحيازة غير الآمنة للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى أن تجعل الناس يعانون من التهميش، وأن تكون عاملاً مثبطاً للاستثمار، وتحرم الأسر من الموارد التي تحصل عليها، مما يزيد من ضعفها. ويمكن أن تؤدي نظم الحيازة غير الآمنة إلى الاستغلال المفرط، وعدم تشجيع الممارسات المستدامة. وفي جميع هذه الحالات، يتعرض الأمن الغذائي والتغذية للتهديد. وبعد الحصول الأوسع نطاقاً والأمن والمستدام على الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى المرتبطة بسبل معيشة السكان الريفيين، وخاصة النساء، والسكان الأصليين، والجماعات المهمشة والضعيفة، من الأمور الضرورية للقضاء على الجوع والفقر، والمساهمة في التنمية المستدامة، ولهذا ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية. وستوفر الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، والتي يجري التفاوض بشأنها الآن في لجنة الأمن الغذائي العالمي، إطاراً للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي التي تدعم الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، والاستخدام المستدام للموارد، وحماية البيئة.

ربط المسارين

34 - تلزم عوامل ربط ملائمة بين مساري التدخلات المباشرة أو الفورية والتدخلات المتوسطة والطويلة الأجل. ويمكن أن تكون أدوات الحماية الاجتماعية مثل شبكات الأمان - والتي تتوفر أساساً على شكل تحويلات نقدية أو غذائية - بمثابة جسر يربط بين المسارين، فتحول المساعدة الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات المزمّنة إلى نهج إنمائية طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها. ويمكن أن ترفع هذه الأدوات من مستويات تغذية الطفل، وتحسن التنمية المعرفية، والتحصيل المدرسي، وإمكانية العمل في المستقبل، وبذلك تزيد القدرة على الكسب. كما يمكن لشبكات الأمان أن تسهم في اعتماد الخيارات المعيشية التي تنطوي على مخاطرة أكبر ودخل أعلى، وتخفف من بعض إخفاقات الأسواق.

35 - غير أن عناصر الحماية الاجتماعية تتسم في الكثير من الأحيان بعدم التنسيق، وتكون قصيرة الأجل، وتمول خارجياً، ولا تعبر بصورة كافية عن استراتيجيات الأمن الغذائي وتخفيض الفقر. ويعاني الكثير من العمال الزراعيين وعمال إنتاج الأغذية وأسرهم من الجوع وسوء التغذية، لأن قوانين العمل الأساسية وسياسات الحد الأدنى للأجور لا تشمل العمال الريفيين. ويجب كسر حلقة الاعتماد والتحول من الدعم القصير الأجل إلى الدعم الأطول أجلاً. ويلزم تطوير شبكات الأمان الاجتماعي بطريقة شفافة باعتبارها من الاستحقاقات، عن طريق وضع معايير واضحة للأهلية وآليات للمساءلة. وتكفل البرامج الاجتماعية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية الاستدامة الطويلة الأجل والقدرة على التنبؤ.

رابعاً - توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى

36 - استناداً إلى الأساس الخاص بالحق في غذاء كافٍ، وفي سياق الأطر الشاملة الموصوفة أعلاه، تقدم توصيات للسياسات في عدد من المجالات. وتمثل هذه التوصيات توافقاً في الآراء. وتعكس البنود من ألف إلى هاء القرارات السياسية لاجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتستمد التوصيات الباقية من أطر أخرى، كما ذكر في القسم ثانياً أعلاه. وهذه القائمة ليست شاملة، وسوف تتطور بمرور الوقت مع تحديث الإطار الاستراتيجي العالمي بصورة منتظمة. وينبغي بحث التوصيات على ضوء نتائج تقرير مبادرة التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية.

37 - وقد أجرى فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية دراسات عن الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والأمن الغذائي، ستناقش في اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2012. وستدرج التوصيات المنبثقة عن المناقشات في الصيغة القادمة للإطار الاستراتيجي العالمي.

ألف - تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء

38 - تقدم الخطوط التوجيهية الطوعية للبلدان إرشادات عملية لوضع أطر مؤسسية وقانونية فعالة وملائمة لإعمال الحق في غذاء كافٍ، وبذلك تنشئ آليات رصد مستقلة، وتنفذ هذه الأطر. ويوصى بالخطوات السبع التالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية:

- **الخطوة الأولى:** تحديد من هم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأين يعيشون، ولماذا يعانون من الجوع. وتحليل الأسباب الكامنة وراء انعدام أمنهم الغذائي باستخدام بيانات مصنفة لتمكين الحكومات من توجيه جهودها بشكل أفضل.

- **الخطوة الثانية:** إجراء تقييم دقيق، بالتشاور مع أصحاب الشأن الرئيسيين، للسياسات، والمؤسسات، والتشريعات، والبرامج القائمة، ومخصصات الميزانية لتحديد المعوقات والفرص بشكل أفضل من أجل تلبية الاحتياجات والحقوق المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.
- **الخطوة الثالثة:** اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والتغذوي قائمة على حقوق الإنسان باعتبارها خارطة طريق للعمل الحكومي المنسق من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية أهدافاً، وأطراً زمنية، ومسؤوليات، ومؤشرات للتقييم معروفة للجميع، وينبغي أن تشكل الأساس لتخصيص موارد الميزانية.
- **الخطوة الرابعة:** تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة على جميع المستويات لضمان الشفافية، والمساءلة، والتنسيق الفعال، وإنشاء، أو إصلاح، أو تحسين تنظيم الهيكل العام لهذه المؤسسات إذا لزم الأمر، أو إنشاء، أو تعزيز مثل هذه المؤسسات.
- **الخطوة الخامسة:** بحث إدراج الحق في الغذاء ضمن التشريعات الوطنية، مثل الدستور، أو قانون إداري، أو قانون قطاعي، وبذلك يوضع معيار ملزم وطويل الأجل للحكومة وأصحاب الشأن.
- **الخطوة السادسة:** رصد تأثير ونتائج السياسات والتشريعات والبرامج والمشاريع بغية قياس انجازات الأهداف المعلنة، وسد الثغرات المحتملة، وتحسين العمل الحكومي بصفة مستمرة. ويمكن أن يشمل هذا تقييمات تأثير السياسات والبرامج فيما يتعلق بالحق في الغذاء. ويلزم توجيه اهتمام خاص إلى رصد حالة الأمن الغذائي للفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال والمسنين، ووضعهم التغذوي، بما في ذلك انتشار حالات نقص المغذيات الدقيقة.
- **الخطوة السابعة:** إنشاء آليات للمساءلة والمطالبات، يمكن أن تكون قضائية، أو خارج نطاق القانون، أو إدارية، لتمكين أصحاب الحقوق من مساءلة الحكومات، وضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي دون تأخير عندما لا تنفذ السياسات أو البرامج، أو لا تقدم الخدمات المتوقعة.

باء - زيادة الاستثمارات الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة

39- من المعروف أن غالبية الاستثمارات في الزراعة تأتي من المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم، وجمعياتهم التعاونية، والمؤسسات الريفية الأخرى، أما بقية الاستثمارات فتأتي من مجموعة من الجهات الفاعلة الخاصة، الكبيرة والصغيرة، إلى جانب سلسلة القيمة، وكذلك من جانب الحكومات. ويقوم المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، ومعظمهم من النساء، بدور رئيسي في إنتاج معظم الأغذية التي تستهلك محلياً في كثير من الأقاليم النامية، وهم المستثمرون الرئيسيون في قطاع الزراعة في كثير من البلدان النامية. ولهذا، توصي الحكومات بما يلي:

- ضمان أن تعطى الاستثمارات العامة، والخدمات، والسياسات المتعلقة بالزراعة الأولوية اللائقة لتعزيز ودعم واستكمال استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة، مع توجيه اهتمام خاص للمرأة المنتجة للأغذية التي تواجه صعوبات معينة، وتحتاج إلى سياسات محددة، وإلى الدعم. وفي الوقت نفسه، ينبغي التوصية بأن التقدم الكبير

المناصر للفقراء يتطلب إتاحة الفرص للابتكار، وتنظيم المشاريع التي تستهدف بشكل واضح المزارعين ذوي الموارد الضئيلة، والعمال الزراعيين؛

- ضمان أن تعطي السياسات الزراعية والاستثمار العام الأولوية لإنتاج الأغذية وتحسين مستويات التغذية، خاصة للسكان الأضعف، وزيادة صمود نظم الأغذية المحلية والتقليدية، والتنوع البيولوجي. ويلزم توجيه الاهتمام إلى تعزيز الإنتاج المستدام للأغذية من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد، وزيادة القيمة المضافة بعد الحصاد، وإلى تشجيع أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك وسائل النقل، والتخزين، والتجهيز؛
- ضمان قيام السياسات والاستثمارات العامة بدور حفاز في صياغة شراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما في ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص، وشراكات بين التعاونيات الزراعية والقطاعين العام والخاص، ولضمان خدمة مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة وصونها عن طريق هذه الشراكات. وينبغي أن تعترف الدولة بأن عليها، في حالات كثيرة، القيام بدور حاسم لتسهيل وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى القروض، والموارد، والخدمات التقنية، وخدمات الإرشاد، والتأمين، والأسواق؛
- توجيه الاهتمام اللائق إلى الأسواق الجديدة، ومخاطر البيئة التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الخدمات والسياسات الاستثمارية للتخفيف من هذه المخاطر، وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال على إدارتها؛ ومواءمة الاستثمار في الزراعة مع اعتبارات الاستدامة البيئية؛
- إشراك المنظمات التي تمثل أصحاب الحيازات الصغيرة من الرجال والنساء والعمال الزراعيين بصورة إيجابية في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات الخاصة بالاستثمار في الزراعة، وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة، وسلاسل القيمة الغذائية؛
- بحث تدابير وحواجز لتخفيض الفاقد والخسائر في النظام الغذائي، بما في ذلك التصدي لخسائر ما بعد الحصاد وفاقد الاستهلاك؛
- تشجيع الاستثمار الأكبر في البحوث الزراعية، وخاصة البحوث التي تركز على تحقيق فوائد ملموسة لفقراء الريف في العالم، ومعظمهم مزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، والتي تضع احتياجات المرأة في اعتبارها.

40 - وينبغي للمجتمع الدولي:

- زيادة الاستثمار العام والخاص المستقر والمستدام لتعزيز نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع الإنتاجية الزراعية، ودعم التنمية الريفية، وزيادة الصلابة، مع توجيه اهتمام خاص إلى زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- تشجيع التوسع في البحث الإنمائي الزراعي بدرجة كبيرة وتمويله، بما في ذلك عن طريق تعزيز عمل إصلاح الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ودعم نظم البحوث الوطنية، والجامعات العامة ومؤسسات

البحوث وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتقاسم المعرفة والممارسات، بما في ذلك الزراعة الأسرية، وتنمية القدرة عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

- دعم قيام البلدان بوضع أو استعراض استراتيجيات وطنية شاملة للأمن الغذائي تتولى البلدان مسؤوليتها وتوجيهها، وتقوم على الأدلة، وتشمل جميع الشركاء الرئيسيين على المستوى الوطني، وخاصة المجتمع المدني، والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين، وتؤكد ترابط السياسات في القطاعات المعنية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الوطنية لمواجهة تقلب أسعار الأغذية.

جيم - مواجهة تقلب أسعار الأغذية

41 - يتأثر السكان الأكثر فقرا على نحو خاص بالتقلبات في أسعار الأغذية وكذلك بتكاليف المستلزمات والنقل. ويتأثر صغار المزارعين أيضا نظرا لتزايد حالة عدم اليقين التي قد تؤثر بصورة سلبية على الإنتاج وعلى عمل الأسواق. ويمثل تقلب الأسعار أيضا تحديات اجتماعية وسياسية للسلطات الوطنية. وقد انطوت الردود على مثل هذه التحديات في بعض الأحيان على التدخلات حسب الحاجة وغير المنسقة في أسواق الأغذية والأسواق الزراعية، مما قد يزيد من تقلب الأسعار وحالة الأسواق العالمية. وهناك حاجة ملحة إلى ردود سياسية منسقة من جانب البلدان على تقلب الأسعار، بما في ذلك الشفافية في المعاملات في جميع الأسواق، وتوفير معلومات أفضل، واتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الهيكلية الكامنة وراء تقلب الأسعار.

42 - ويمكن أن تسهم التدفقات التجارية المفتوحة داخل البلدان وفيما بينها والأسواق التي تتسم بالكفاءة بصورة ايجابية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي البحث عن فرص أسواق دولية وإقليمية محسنة - عن طريق إجراء تخفيضات في الحواجز التجارية، والقضاء على الدعم المشوه للتجارة بالنسبة للزراعة - عن طريق مفاوضات تجارية متعددة الأطراف، مع توجيه الاهتمام اللائق إلى ضرورة تحقيق العدالة في التجارة الدولية. ويوصى بعدد من الإجراءات:

إجراءات للحد من تقلب الأسعار

- دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية لتحسين معلومات الأسواق الغذائية، والشفافية، ومشاركة المنظمات الدولية، والجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والحكومات لضمان نشر منتجات معلومات موقوتة وجيدة عن الأسواق الغذائية؛
- الاعتراف بحاجة البلدان إلى ردود منسقة بشكل أفضل في أوقات أزمات أسعار الأغذية، عن طريق مؤسسات إقليمية ودولية، بما في ذلك المنتدى الإقليمي للاستجابة السريعة التابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية؛
- إدخال تحسينات على الشفافية، وتنظيم ومراقبة أسواق المشتقات الزراعية؛
- ملاحظة أن التجارة الدولية في الأغذية التي تتسم بالشفافية والتي يمكن التنبؤ بها تعد ضرورية لتخفيض التقلبات المفرطة في الأسعار، ومواصلة الاهتمام ببناء نظام تجاري متعدد الأطراف، خاضع للمساءلة، وقائم

- على القواعد، يراعي شواغل الأمن الغذائي، وخاصة شواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة والصادرة للأغذية. وفي هذا السياق، دعم الاختتام الطموح والمتوازن والنزيه والشامل لجولة الدوحة الإنمائية؛
- استعراض سياسات الوقود الحيوي استناداً إلى تقييمات متوازنة قائمة على العلم، لتحديد الفرص والتحديات التي قد تمثلها هذه السياسات بالنسبة للأمن الغذائي، حتى يتسنى إنتاج الوقود الحيوي حيثما يكون مجدياً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- قيام المنظمات الدولية ذات الصلة، بالتشاور مع جميع أصحاب الشأن المعنيين، بمواصلة تقييم قيود وفعالية إنشاء مخزونات غذائية محلية ووطنية وإقليمية وصونها.

إجراءات للتخفيف من التأثيرات السلبية لتقلب الأسعار

- زيادة دور الدولة في تخفيف التأثيرات السلبية لتقلب الأسعار، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجيات وطنية مستقرة وطويلة الأجل للحماية الاجتماعية وشبكات للأمان، وتوجيه اهتمام خاص لفئات السكان الضعيفة، مثل النساء والأطفال، والتي يمكن دعمها والنهوض بها في أوقات الأزمة؛
- استخدام شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية والمحلية وآليات التوريد المحلية لتقديم المعونة الغذائية، مع وضع عامل الوقت، والسوق، والإنتاج، والعوامل المؤسسية، والعوامل الأخرى ذات الصلة في الاعتبار وفقاً لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- إقرار الجهود التي طلبتها مجموعة البلدان العشرين بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمات دولية وشركاء آخرين (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، وبلدان غرب أفريقيا، لدعم وضع مشروع تجريبي في غرب أفريقيا لإنشاء احتياطي إقليمي موجه للأغذية الإنسانية في حالات الطوارئ؛
- تطوير أدوات إدارة المخاطر، بما في ذلك للتخفيف من تأثير صدمات الأسعار، لتعميمها في الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي، وتركيزها على الحد من مخاطر تقلب أسعار الأغذية بالنسبة للفئات الأضعف.

دال - التصدي للقضايا الجنسانية في الأمن الغذائي والتغذية

- 43 - تساهم المرأة بشكل حاسم في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية، ولكنها تتمتع دائماً بإمكانية أقل من الرجل في الحصول على الموارد والفرص باعتبارها من المزارعين الأكثر إنتاجية. وتفتقر المرأة إلى أمن حيازة أراضيها، وإلى الحصول على المستلزمات مثل الأسمدة، وأنواع البذور المحسنة، والمعدات الميكانيكية، والحصول المناسب على الائتمان وخدمات الإرشاد. وطبقاً لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم عام 2011، فإن سد الثغرة بين الرجل والمرأة في الحصول على المستلزمات يمكن أن يزيد من غلات مزارع المرأة بنسبة تتراوح من 20 إلى 30 في المائة، وهذا يمكن بدوره أن يزيد من الإنتاج في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين 2.5 إلى 4 في المائة، ويقلل من انتشار سوء التغذية بنسبة تتراوح من 12 إلى 17 في المائة.

44 - وتتحمل المرأة أيضا مجموعة فريدة من المسؤوليات (وأوجه الضعف) من حيث تأمين الأمن الغذائي والتغذية، بوصفها من منتجي الأغذية، وممن يحصلن على دخل، ومن مقدمي الرعاية الأولية، وبوصفها من الأمهات. ويتسم الوضع التغذوي للمرأة بأهمية حاسمة، ليس بالنسبة لصحتها فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لقدرتها على المحافظة على سبل عيش آمنة، وضمان حصول أطفالها على التغذية السليمة، وتمتعهم بالصحة أثناء الحمل وبعد الولادة على حد سواء. ويلزم توجيه مزيد من الاهتمام إلى إجراءات معينة لتحسين التغذية، بما في ذلك الاستثمار في استراتيجيات التنمية التي ستسهم في تحسين التغذية لجميع أفراد المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال.

45 - ويمكن أن يكون للحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني تأثير كبير من خلال القضاء على التمييز ضد المرأة طبقا للقانون، وضمان مراعاة جميع السياسات والبرامج والمشاريع لمختلف أدوار ومسؤوليات الرجل والمرأة، والمعوقات التي تواجهها المرأة في الزراعة والعمالة الريفية، وكذلك المشاكل التي تواجهه الشباب. ومن شأن مشاركة المرأة بدرجة أكبر وبصورة أكثر فعالية، واستخدام معارفها ومهاراتها وخبراتها أن تدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف الاستدامة والتنمية، كما أن الاهتمام بتغذية الأطفال سيساعد على مكافحة انتقال الجوع عبر الأجيال.

46 - ويوصى بأنه ينبغي للبلدان:

- وضع إطار سياساتي وقانوني ينطوي على رصد الامتثال على نحو مناسب، بغية ضمان حصول المرأة والرجل على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة، بما في ذلك ملكية الأرض وتوارثها، والحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية، وتسجيل نشاط الأعمال التجارية وإدارتها، وفرص العمالة، وسن القوانين التي تحمي المرأة من جميع أشكال العنف وإنفاذ هذه القوانين. وينبغي للبلدان مراجعة جميع القوانين القائمة التي تنطوي على التمييز، وتعديل القوانين التمييزية؛
- تشجيع قيادة المرأة بصورة ايجابية، وتعزيز قدرة المرأة على التنظيم الجماعي، وخاصة في القطاع الريفي؛
- إشراك المرأة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالاستجابات الوطنية والدولية للتحديات الوطنية والعالمية التي تواجه الأمن الغذائي والتغذية والبحوث الزراعية؛
- إدراج تحسين الوضع التغذوي للنساء، والفتيات البالغات، والرضع، والأطفال، بما في ذلك الجوع المستتر، أو حالات نقص المغذيات الدقيقة، والبدانة، باعتبارها من مظاهر سوء التغذية، كهدف واضح، ونتيجة متوقعة للبرامج المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، والاستجابات الطارئة، والاستراتيجيات والسياسات، بدءاً من التصميم حتى التنفيذ؛
- اعتماد وتنفيذ تشريعات لحماية الأمومة والأبوة، وما يتصل بذلك من تدابير تسمح للمرأة والرجل بأداء أدوار مقدمي الرعاية، ومن ثم توفير الاحتياجات التغذوية لأطفالهم وحماية صحتهم، مع حماية أمنهم الوظيفي؛
- إجراء تحليل في مجال القضايا الجنسانية، وتقييمات لأثر التغذية من أجل توفير المعلومات اللازمة لسياسات الأمن الغذائي والتغذية، وتصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك استخدام المؤشرات الملائمة، والأهداف الجنسانية، والتمويل.

47 - وتشمل الإجراءات العملية الأخرى التي قد تتخذها الحكومات:

- توفير إمكانيات حصول المرأة على خدمات الصحة النفسية الملائمة، مع التركيز بشكل خاص على التغذية في الألف يوم الأولى من عمر الطفل؛
- تشجيع المستثمرين، والجهات المانحة، والحكومات على الاهتمام بدعم المزارعات ذوات الحيازات الصغيرة، بما في ذلك ضمان الحصول على الموارد مثل المستلزمات، وخدمات الإرشاد الزراعي، وتخزين الحبوب، والمعلومات؛
- ضمان استجابة البرامج التعليمية بشكل خاص لاحتياجات المرأة، بما في ذلك المرأة الريفية. وهناك حاجة ملحة لمحو الأمية، واكتساب المهارات الحسابية الأساسية، وتوفير التعليم العام للمرأة في البلدان النامية. وقد تبين أيضا من دراسات عديدة أن تعليم المرأة يقوم بدور ايجابي في تحقيق الأهداف بالنسبة لتعليم الأطفال وتغذيتهم؛
- اتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية تجاه زيادة فرص الحصول على خدمات الإرشاد الزراعي. ويلزم تدريب خاص مع آليات للقضاء على التحيزات القائمة على نوع الجنس فيما يتعلق بالحصول على الأراضي، والخدمات المصرفية، وفرص التسويق من أجل سد الثغرات بالنسبة للمرأة الريفية، وتلافي استمرار أوجه عدم التكافؤ بين الجنسين؛
- ضمان الحصول على الخدمات المصرفية التي تمكن المرأة من الحصول على الأموال بشكل مباشر لتمويل إنتاجها الزراعي. ويلزم فتح حسابات ادخارية باعتبارها من القروض الصغرى الميسرة، والحصول على فرص في سلسلة القيمة؛
- دعم الجمعيات التعاونية والمشاريع الأخرى التي تسمح للمزارعات ذوات الحيازات الصغيرة بتجميع محاصيلهن، والتفاوض من أجل الحصول على أسعار أفضل، وإدخال عملية التجهيز التي تحقق قيمة مضافة.

هاء - مواجهة الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة

48 - يصل الجوع إلى مداه ويستمر بشكل خاص في البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة. وتتسم هذه البلدان بتكرار حدوث الكوارث الطبيعية أو الأزمات، وبعدم قدرة مؤسساتها على التصدي لهذه الأزمات. وتتطلب الأزمات الممتدة مساعدات مصممة خصيصا، وموجهة لتلبية الاحتياجات الفورية، ولإنقاذ الأرواح؛ وكذلك لمواجهة مسببات انعدام الأمن الغذائي. وقد تشمل هذه المسببات النزاعات، وتفكك المؤسسات، واستنزاف الموارد، وفقدان سبل المعيشة، ونزوح السكان. ويعد توفير المساعدات الطويلة الأجل بالاعتماد على المؤسسات المحلية التي أُعيد تشغيلها من بين الاستراتيجيات الواعدة التي لا تحظى حاليا بالاهتمام الكافي من جانب المجتمع الإنمائي. وفي هذا السياق، فإن التركيز على المسألة، والشفافية، وعدم التمييز، وحقوق الإنسان من شأنه أن يساهم في بناء الثقة، والسلام، وتحقيق التنمية.

49 - وينبغي السعي من خلال زيادة الاستثمارات في الزراعة إلى تحقيق تحسن مطرد وطويل الأجل في القدرة الإنتاجية للبلدان الضعيفة، مع تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات.

50 - وفي أغلب الأحيان، ربما لا تكون البلدان التي تعاني من الأزمات الممتدة قد انتعشت من أزمة سابقة. فغالبا ما تواجه هذه البلدان سلسلة ممتدة من الكوارث المستمرة أو المتكررة التي تشكل تهديدا، ليس فقط لحياة السكان، وإنما لسبل معيشتها أيضا.

51 - ويلزم الاهتمام بسد الثغرة بين تدابير الإغاثة القصيرة الأجل ونهج التنمية الطويلة الأجل في الأزمات الممتدة. فآليات الحماية الاجتماعية، وزيادة الدعم التغذوي لتلبية الاحتياجات من الأغذية والتغذية الخاصة للفئات المعرضة، مثل الوجبات المدرسية، وبرامج النقد مقابل العمل والغذاء مقابل العمل، والقوائم النقدية، يمكن أن تحدث فرقا جوهريا في هذا الصدد. ويمكن دعم هذا النوع من الآليات عن طريق المساعدة الغذائية، مثلا بتوفير الغذاء ضمن برامج شبكات الأمان، وتحفيز الأسواق عن طريق شراء الإمدادات اللازمة للمعونة الغذائية من الأسواق المحلية، أو ضمن خطط مدرة للنقد.

52 - وتشمل التوصيات الخاصة بمواجهة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة:

- تحليل احتياجات البلدان وفهمها على نحو أفضل، وهذا سيكون مفيدا لتقديم مساعدات أكثر فعالية وأطول أمدا؛
- ينبغي للحكومات، والجهات المانحة، والوكالات دعم حماية سبل المعيشة، والمؤسسات التي توفرها؛
- إعادة النظر في إجراءات تقديم المساعدة الخارجية للبلدان التي تمر بأزمات ممتدة لتلبية الاحتياجات، ومواجهة التحديات والمعوقات المؤسسية على أرض الواقع، مع وضع أفضل الممارسات في الاعتبار؛
- تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء، للتغلب على الأزمة، ووضع الأساس لتحقيق السلام والتنمية المستدامة.

53 - وفي السياق الإنساني، تواجه معظم الاستجابات معوقات عند التصدي لمختلف مسببات الأزمة بطريقة منسقة وشاملة بدرجة أكبر. ويتضح من الأدلة أن ربط الاستجابات القصيرة الأجل والطويلة الأجل في الأزمات الممتدة، واتخاذ أو تعزيز استجابات تتصدى للأسباب الهيكلية للأزمة، يمكن أن يدعم عملية الإنعاش في الزراعة، وسبل المعيشة الريفية، والأمن الغذائي على المدى الطويل. وتشمل الاستجابات الملائمة:

- استعادة الأسواق المحلية وتنظيم التوريد لمحلي؛
- تشجيع فلاحه الحداثق الحضرية؛
- تشجيع الإدارة المحسة للأراضي والموارد الطبيعية؛

- زيادة توافر الأغذية وفرص الحصول عليها، مثلاً عن طريق الزراعة التي تراعي حفظ الموارد؛
- تقديم المستلزمات الزراعية لتعزيز إنتاج البذور.

القضايا الجنسانية في الأزمات الممتدة

54 - كان هناك تجاهل إلى حد كبير للقضايا الجنسانية في المداولات التي دارت بشأن الأمن الغذائي في حالات الطوارئ الإنسانية والأزمات الممتدة. ففي كثير من الأزمات، لا يعرف سوى النزر اليسير عن الدينامية الجنسانية قبل الأزمة مما يحد من الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل التأثيرات القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ويتزايد تفاقم هذه الثغرات في المعرفة نتيجة لندرة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بشأن الفقر وأوجه الضعف في أوضاع الأزمات الممتدة.

55 - وفي النزاعات المسلحة، تسفر الاختلافات المتعلقة بأدوار الجنسين عن عدم التساوي بين الرجل والمرأة في الحصول على الأصول، والفرص الاقتصادية، والخدمات، والمعونات أثناء الأزمة، وصنع القرار. وتتأثر حالة الأمن الغذائي للرجل والمرأة بصورة مختلفة بدرجة كبيرة في حالة الأزمات الحادة أو الممتدة على حد سواء، وخاصة في ثلاثة مجالات رئيسية:

- عن طريق الاستغلال الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛
- الحصول (أو عدم الحصول) على الخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم؛
- التشديد على استراتيجيات سبل المعيشة وآليات البقاء أو المواجهة.

56 - وللتغلب على هذا الإهمال للقضايا الجنسانية لدى معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، هناك أربعة مجالات رئيسية ينبغي معالجتها:

- إجراء تحليل أفضل لمختلف جوانب الضعف والتأثيرات الناشئة عن الأزمات؛
- زيادة البرمجة على أساس يراعي الاعتبارات الجنسانية، ويسعى ليس فقط لإصلاح حالات عدم المساواة القائمة، وإنما أيضاً لتأمين الأصول وبنائها بطرق تمكن ضحايا الأزمات، مثلاً من خلال الحصول الآمن والمضمون على الأراضي والنقد والموارد الإنتاجية للنساء والشباب؛
- الاستجابات الإنسانية التي تكفل عن قصد إدراج بعد جنساني في المؤسسات يتم في إطاره الاعتراف باحتياجات المرأة والرجل؛
- تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وخاصة للمرأة، مما يحقق تأثيرات إيجابية طويلة الأجل بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات الممتدة.

واو - زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً

57 - يتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الحكومات في تلبية الطلب العالمي المتزايد على أغذية كافية ومغذية بشكل مناسب، وذلك نتيجة للنمو السكاني، وتزايد الدخل، والتغيرات في النظام الغذائي، مع انخفاض توافر الموارد الطبيعية وجودتها. وتقتضي مواجهة هذا التحدي زيادة المحاصيل، وتحقيق مكاسب تتعلق بالإنتاجية الإجمالية في إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي في سياق زراعة ملائمة للبيئة بدرجة أكبر، وكذلك إجراء تخفيضات كبيرة في خسائر ما بعد الحصاد وفي الفاقد. وسيكون النمو السكاني أقوى بين فئات المجتمع الأكثر فقراً وفي أفقر البلدان، وهذا يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الهيكلي القائم الذي يمنع ملايين السكان من فرص الحصول على غذاء كافٍ. وهذا يتطلب أيضاً الاهتمام بالجودة التغذوية للأغذية، وتوسيع السلة الغذائية عن طريق زيادة التنوع في المأكولات. وثمة اعتبار آخر وهو تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي وعلى نظم الأغذية، والذي يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، ولاسيما بالنسبة للمنتجين الذين يعيشون في بيئات هامشية، وبالنسبة لأسر أصحاب الحيازات الصغيرة. ويجب إعطاء أولوية الاعتبار لدور مؤسسات البحوث الزراعية العامة في إيجاد حلول لضرورة زيادة الإنتاجية الزراعية ومواجهة تغير المناخ.

58 - ويرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية. والسبيل الهام لتحقيق الأمن الغذائي هو تمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من كسر حلقة اقتصاد الكفاف ليصبحوا من أصحاب المشاريع الصغيرة. وتعد الأنشطة غير الزراعية من مصادر الدخل الهامة أيضاً في المناطق الريفية. وتعد معالجة الأبعاد المتعددة الأوجه للتنمية الريفية، وزيادة نمو الاقتصاد الريفي الشامل الذي يركز على العمالة، من الأمور الحيوية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي. غير أن هذا يتطلب بيئة تشغيلية تمكينية تشجع الاستثمار العام والخاص على حد سواء. ولتحقيق النجاح، فإن جميع أشكال المشاريع تحتاج إلى السلام، والاستقرار، وسيادة القانون، والإدارة الرشيدة، مع المساءلة والشفافية، واختفاء الفساد، ووجود بنية أساسية ملائمة، وقوة عمل متعلمة، وحقوق واضحة للملكية، وعقود قابلة للإنفاذ. وتعد تهيئة وحماية هذه البيئة التمكينية المسؤولية الأولى للحكومة.

59 - واعترافاً بأن إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة يعد أساسياً لتحقيق زيادات مستدامة في إنتاج الأغذية والإنتاجية، توصي البلدان بما يلي:

- تهيئة بيئة سياساتية تمكينية توفر حوافز لزيادة الإنتاج وتطوير أسواق فعالة للمستلزمات والمنتجات؛
- تشجيع الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة، مع التنسيق بصورة وثيقة بين استثمارات القطاعين العام والخاص، لكي يسهم القطاع في النمو الاقتصادي الوطني، ونمو العمالة الريفية؛
- ضمان فرص آمنة ومتكافئة لحصول المرأة والرجل دون تمييز على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والتنوع البيولوجي؛

- تمكين صغار المزارعين، عن طريق تنمية القدرات، والمعلومات، والدعم المؤسسي، ووسائل أخرى، للمشاركة بصورة كاملة ومفيدة في صنع القرار المتعلق بوضع السياسات، والبرامج، والتشريعات، والاستراتيجيات التي تمسهم وتمس كافة جوانب إنتاجهم الزراعي؛
- الاستثمار في بحوث زراعية عن محاصيل الأغذية، والإنتاج الحيواني، والزراعة، ومصايد الأسماك الداخلية، بطرق تعبر عن مصالح المرأة والرجل، وتعالج مشكلة تحسين التغذية، وتشرك المزارعين في هذه العملية؛
- تحسين البنية الأساسية الريفية، مع توجيه اهتمام خاص للطرق، والري، والتخزين، وإمدادات الطاقة، والاتصالات، والأسواق بغية إجراء تخفيضات كبيرة في خسائر ما بعد الحصاد؛
- ضمان استمرار وصول صغار المزارعين إلى أسواق قطاعية تنافسية وشفافة ومنصفة للمنتجات الزراعية والمستلزمات الجيدة؛
- دعم تطوير منظمات المنتجين القائمة وتعزيز قدراتها لضمان المشاركة الكاملة للمزارعات؛
- تعزيز حصول أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم في سلسلة القيمة الغذائية إلى أدوات الإدارة المالية وإدارة المخاطر، مثل التأمين المبتكر، وإدارة مخاطر الطقس، وآليات التمويل؛
- تحسين خدمات الإنتاج الحيواني، بما في ذلك الخدمات البيطرية؛
- تحسين خدمات الإرشاد لضمان نشر المعلومات والمعرفة بطريقة تكفل تلبية احتياجات المزارعات بصورة كاملة.

زاي - التغذية

60 - تدعو الخطوط التوجيهية الطوعية البلدان إلى اتخاذ تدابير تصون، أو تعدل، أو تعزز التنوع في النظام الغذائي وعادات الأكل الصحية، وكذلك أنماط التغذية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، مع التأكد في نفس الوقت من أن التغييرات في توافر الإمدادات الغذائية والحصول عليها لا تؤثر بصورة سلبية على مكونات النظام الغذائي والمتناول من الأغذية.

61 - وتشجع البلدان أيضا على اتخاذ خطوات، خاصة عن طريق التثقيف، والمعلومات، ولوائح التوسيم، لمنع الإفراط في استهلاك الأغذية، وفي النظم الغذائية غير المتوازنة التي قد تؤدي إلى سوء التغذية والبدانة والأمراض الانتكاسية.

62 - وتشجع البلدان على إشراك جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة، ولاسيما المجتمعات المحلية والحكومات المحلية، في تصميم البرامج وتنفيذها وإدارتها ورصدها وتقييمها بهدف زيادة إنتاج الأغذية الصحية والمغذية واستهلاكها، خاصة تلك الغنية بالمغذيات الدقيقة.

63 - وتشمل الإجراءات المحددة لتحسين الأمن التغذوي الاستثمار في الاستراتيجيات الإنمائية التي ستسهم في توفير تغذية أفضل لكافة المجتمعات، مقترنة بتعميم الحصول على طائفة من التدخلات المعتمدة والمجربة التي تسهم مباشرة في تخفيض نقص التغذية، خاصة بين الحوامل، والأطفال دون السنتين، والأشخاص الذين يعانون من الأمراض أو المحن.

64 - وينبغي التصدي للشواغل التغذوية عن طريق التدخلات المباشرة، وكذلك عن طريق اعتماد نهج خاصة بالتغذية، وإدماج التغذية في السياسات والبرامج لضمان أقصى تأثير تغذوي للزراعة، والأمن الغذائي، وجودة الأغذية وسلامتها، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والتنمية الريفية، والتنمية العامة.

65 - وتوصي الحكومات على المستوى القطري بما يلي:

- إنشاء شبكات لأصحاب الشأن من المجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، والمنظمات المهنية، وجماعات البحوث للمساهمة في العملية الوطنية للنهوض بالتغذية، وتحفيزها، وتقاسم مسؤوليتها؛
- تطوير حركات مجتمعية ووطنية للتغذية، تضم مختلف أصحاب الشأن وتنسق جهودهم؛
- إعطاء الأولوية لأنشطة الدعوة المنسقة والاتصالات الفعالة لزيادة التوعية وفهم أهمية التصدي للتغذية من جانب صانعي القرار، وتشجيع البلدان على إعطاء بعد التغذية دوراً أكبر في الاستراتيجيات الأوسع لتخفيض الفقر والاستراتيجيات الإنمائية؛
- إنشاء كيان ملائم وخاضع للمساءلة لتحمل المسؤولية عن التزامات التغذية وأهدافها، وضمان التنسيق المتعدد القطاعات داخل الحكومة؛
- وضع نظم للرصد، والإبلاغ عن التقدم، وتقييم النتائج؛
- تشجيع تقاسم الخبرات والنتائج للمساهمة في التنمية الفعالة للقدرات؛
- تشجيع البحوث التطبيقية لزيادة فرص الوصول إلى المعرفة، والمعايير، والسياسات المنسقة من أجل تحسين التغذية؛
- تعزيز الثقافة التغذوية والمعلومات الموجهة بشكل خاص للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛
- وضع برامج مصممة خصيصاً لتحسين الوضع التغذوي لمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك برامج للتغذية المدرسية والمعونة الغذائية، والتي تسهم في أعمال الحق في الغذاء لمن يتعذر عليهم الحصول على غذاء كافٍ لأسباب خارجة عن إرادتهم؛
- تكثيف البحوث عن الصلة بين التنوع البيولوجي الزراعي ومختلف النظم الغذائية، والصلة بين مختلف النظم الغذائية والنتائج التغذوية الايجابية.

66 - وستكون الحكومات الوطنية نفسها هي المستثمرة الرئيسية في برامج التغذية، ولكن من المتوقع أيضاً أن تطلب مساعدة مالية خارجية لأغراض مختلفة. ومن المتوقع أن يأتي التمويل الخارجي في المقام الأول من البرامج القائمة

للجهات المانحة على المستويين الوطني والعالمي. ومن المقدر أن يُطلب سنوياً ما لا يقل عن 10.3 بليون دولار على النطاق العالمي من أجل التنفيذ الكامل لنحو 13 تدخلاً مباشراً تعتبر مجدية بدرجة عالية من حيث التكلفة¹.

67 - وهناك أيضاً حاجة ملحة لتقدير تكلفة تمويل نهج التنمية التي تستجيب لاعتبارات التغذية.

حاء - حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات

68 - تقول الخطوط التوجيهية الطوعية أنه ينبغي للبلدان تسهيل الحصول على الموارد واستخدامها بصورة مستدامة وغير تمييزية وآمنة، وحماية الأصول الهامة بالنسبة لسبل معيشة السكان. وينبغي للبلدان احترام حقوق الأفراد وحمايتهم فيما يتعلق بالموارد، مثل الأراضي، والمياه، والغابات، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية دون أي تمييز. وينبغي للبلدان، حسب مقتضى الحال، إجراء إصلاحات للأراضي وإصلاحات أخرى للسياسات من أجل ضمان الحصول على الأراضي بصورة فعالة ومتكافئة، وتعزيز النمو المناصر للفقراء. وينبغي توجيه اهتمام خاص لبعض الفئات مثل الرعاة، والسكان الأصليين وعلاقتهم بالموارد الطبيعية.

69 - وقد اقترح المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أن تكون سياسات التنمية الريفية، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، أكثر تركيزاً على الفقراء ومنظمتهم، وذات دوافع اجتماعية تشاركية تراعي التوازن بين الجنسين في سياق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والسليمة بيئياً. وتشمل مبادئ هذا المؤتمر إقامة إصلاح زراعي ملائم، وبشكل أساسي في المناطق التي تعاني من تناقضات اجتماعية قوية، ومن الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، كوسيلة لتشجيع الحصول بصورة أوسع ومستدامة على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والتحكم فيها. وينبغي أن يتحقق ذلك عن طريق برنامج قائم على سياسات مترابطة، وأخلاقية، وتشاركية، ومتكاملة، وعلى أساس عدة أمور من بينها المساعدة التقنية، والتمويل، وتقديم الخدمات، وبناء القدرات، والتدابير الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، والدعم المؤسسي، والذي يهدف إلى زيادة الكفاءة العامة للنظم الإنتاجية، وزيادة الإنتاجية الزراعية إلى أقصى درجة ممكنة، وفرص العمل، ورفاه السكان، لجعل التنمية الريفية فعالة ومتوازنة بصورة حقيقية.

70 - وتوصي البلدان بما يلي:

- اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع وحماية حيازة الأراضي، خاصة فيما يتعلق بالمرأة، وفئات المجتمع الفقيرة والمحرومة، عن طريق التشريعات التي تحمي الحق الكامل والمتساوي في ملكية الأراضي وغيرها من الممتلكات، بما في ذلك الحق في الميراث؛
- تشجيع مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في الاقتصاد، ووضع وتنفيذ تشريعات لهذا الغرض تحقق المساواة بين الجنسين، وتعطي النساء الحق في الميراث وامتلاك الأراضي، في حالة عدم وجود مثل هذه التشريعات؛

- إتاحة فرص متساوية ومضمونة أمام المرأة للحصول على الموارد الإنتاجية والتحكم فيها والانتفاع بها، بما في ذلك الائتمان، والأراضي، والمياه، والتكنولوجيات الملائمة؛
- النظر في إمكانية وضع آليات قانونية وغيرها من الآليات للإسراع بإصلاح الأراضي، وزيادة فرص حصول الفقراء والنساء على الأراضي. وينبغي أن تعمل مثل هذه الآليات أيضا على تشجيع المحافظة على الأراضي واستخدامها المستدام. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لحالة المجتمعات الأصلية؛
- تحسين فرص الحصول على موارد المياه وتشجيع استخدامها المستدام وتخصيصها فيما بين المستخدمين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للكفاءة، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية بطريقة متكافئة توازن بين متطلبات الحفاظ على النظم الأيكولوجية أو استعادة تشغيلها وبين الاحتياجات المحلية والصناعية والزراعية، بما في ذلك ضمان جودة مياه الشرب؛
- بحث وضع سياسات وطنية نوعية، وصكوك قانونية، وآليات مساندة تحمي الاستدامة الأيكولوجية وقدرة النظم الأيكولوجية على ضمان إمكانية إنتاج الأغذية على نحو متزايد ومستدام للأجيال الحاضرة والقادمة، وتحول دون تلوث المياه، وتحمي خصوبة التربة، وتعزز الإدارة المستدامة لمسايد الأسماك والغابات.

طاء - الثغرات الرئيسية القائمة في التوافق على قضايا السياسات

71 - في حين تم التوصل إلى توافق بشأن كثير من المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من القرارات السياسية في عدة مجالات بغية تحقيق التقارب بين القطاعات على المستويين العالمي والوطني، وبين المستويين العالمي والوطني.

72 - وهناك اتفاق عام على ضرورة تحسين حوكمة الأمن الغذائي على كافة المستويات، وتعزيز الحق في غذاء كاف عن طريق تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية. ويلزم أن تعطي الحكومات الأولوية للسياسات والخطط والبرامج والتمويل لمعالجة الجوع، وسوء التغذية، والأمن الغذائي بالنسبة للسكان الأضعف.

73 - غير أن النظام القائم قد فضح هشاشة آليات الحوكمة، وخاصة فيما يلي:

- لا تستجيب نظم تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة سريعة، وبطريقة يمكن التنبؤ بها، أو بطريقة ملائمة بما يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية للفقراء، خاصة عندما يتعرضون لصدمات خارجية قوية؛
- لم يوجه اهتمام كاف لتهيئة بيئة تفضي إلى أمن غذائي قوي، ولذلك:
 - زادت حالات عدم التكافؤ في الحصول على الموارد الإنتاجية والتحكم فيها مثل الأراضي، والمياه؛
 - استمرت السياسات التي تهدد أمن الحيازة بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛
 - استمرت عقود من الاستثمار الضئيل في الزراعة، خاصة في نظم الإنتاج والتجهيز القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة، وفي التنمية الريفية، والبنية الأساسية؛

- لم يوجه اهتمام متناسق للتشغيل الفعلي لأسواق الأغذية الإقليمية والوطنية والنظم التجارية؛
- لم يكن هناك دعم كاف لنظم الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الأمان.

- على الرغم من بعض الاستثناءات الواضحة والتي قوبلت بالترحيب، كان هناك قصور في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، ووضع استراتيجيات فعالة للأمن الغذائي والتغذية قائمة على حقوق الإنسان؛
- لا يزال التمييز ضد المرأة منتشرًا على نطاق واسع، مع استمرار عدم حصولها على الموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأراضي، والائتمانات، وخدمات الإرشاد، مع الاعتراف بشكل عام بأن هذا الوضع يمثل عقبة خطيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

74 - وعلى المستوى الدولي، فيما يلي تلك المجالات التي لا تزال تتطلب اتفاقًا وتقاربًا في السياسات:

- النظم التجارية الدولية: عدم التوصل إلى اتفاق في جولة الدوحة الإنمائية من المحادثات التجارية الدولية المعنية بالتنمية، والحاجة إلى اتفاقات تجارية لإدراج شواغل الأمن الغذائي بصورة أفضل؛
- السعي للتوافق على تعريف مفهوم "السيادة الغذائية" و"الاقتصاد الأخضر" ومدلولاتهما بالنسبة لأصحاب الشأن؛
- الحاجة إلى نهج لسلسلة القيمة تجاه تحديد زيادة إنتاج الأغذية والإنتاجية الغذائية من حيث الكمية والتنوعية، مع وضع أدوار كافة الجهات الفاعلة في الاعتبار، بما في ذلك القطاع الخاص، على امتداد السلسلة؛
- تصميم استراتيجيات خروج لصغار المزارعين الذين لا تسمح ظروفهم بالانتقال من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي؛
- زيادة العمالة الريفية ومعالجة العجز في العمل اللائق لوقف اتجاه الهجرة من الريف إلى الحضر؛
- تعزيز آليات حوكمة الأمن الغذائي والتغذية للقضاء على ازدواجية الجهود بين الدولة والجهات الأخرى من غير الدول، مع مراعاة ظهور جهات فاعلة جديدة مثل مؤسسات القطاع الخاص؛
- سد ثغرة الأدلة في النهج تجاه الأمن الغذائي والزراعة، والتي تراعي اعتبارات التغذية؛
- حل القضايا المتعلقة باستخدام ونقل التكنولوجيا الحيوية في الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات؛
- حل التضارب المحتمل بين الطلب على الإنتاج الزراعي لغرض الغذاء والطاقة؛
- وضع مبادئ لرصد ومساءلة الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية؛
- إيجاد سبل لتحسين فعالية المنظمات الإقليمية.

خامسا - الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع

75 - تعد الحاجة إلى الإدارة الرشيدة للأمن الغذائي والتغذية على كافة المستويات - العالمية، والإقليمية، والوطنية على وجه الخصوص - مطلباً أساسياً لإحراز تقدم في الحرب على الجوع وسوء التغذية. وتتطلب الإدارة الرشيدة من الحكومة تحديد أولويات السياسات، والخطط، والبرامج، والتمويل من أجل التصدي للجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي بين السكان الأضعف، سواء عن طريق المساعدات الإنسانية أو الإنمائية، على المستوى الوطني أو الثنائي أو المتعدد الأطراف.

76 - وقد فضحت أزمة أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية هشاشة الآليات العالمية للأمن الغذائي. وعلى وجه الخصوص، فإن نظم تعبئة الموارد وتخصيصها لا تستجيب بصورة سريعة، أو بطريقة يمكن التنبؤ بها، أو بما يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية للفقراء عندما يعانون من صدمات خارجية قوية. وتتطلب الجهود من أجل التغلب على الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية وجود سياسات، واستراتيجيات، وبرامج تتسم بالتقارب، وتعطي الأولوية العاجلة لتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل، ومتطلبات الطوارئ فيما يتعلق بالأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتطلب السعي الناجح لتحقيق هذه الأهداف دعماً على نطاق الحكومة، والإرادة السياسية، وإجراءات منسقة طويلة الأجل. ويلزم تمويل التدخلات بصورة ملائمة والاستفادة من قدرات كافية لتنفيذها ورصد تأثيرها.

77 - ويمكن لنهج متعدد القطاعات تجاه الحوكمة على المستوى القطري أن يستند إلى نموذج التحالفات الوطنية التي أنشئت في إطار التحالف الدولي ضد الجوع وسوء التغذية. وتضم التحالفات الوطنية طائفة واسعة من المؤسسات التي تعمل داخل البلد - بدءاً من المؤسسات الشعبية إلى المؤسسات الحكومية - لضمان تعبئة قوية للأنشطة على أرض الواقع. وهي تعمل أيضاً من أجل الإصلاح السياسي على المستويين الوطني والمحلي، والذي يعترف بالحاجة إلى جهود متضافرة للتخفيف من وطأة الجوع. وحتى الآن، قام 41 بلداً بإنشاء هذه الشراكات الطوعية الهامة داخل حدودها الوطنية لضمان سماع جميع الأصوات وإدراجها في خطط من أجل تخفيض الجوع. ويمكن أن تشمل عضوية التحالفات الوطنية: الحكومات وممثلي الوزارات؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ والمنظمات غير الحكومية؛ ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك المنظمات التي تمثل المزارعين، والعاملين في مصائد الأسماك، والمجتمعات الأصلية والعرقية، والمرأة، والشباب، والمنظمات الدينية؛ والقطاع الخاص وجماعات رجال الأعمال؛ وممثلي البحوث والأوساط الأكاديمية؛ ومجموعات المانحين.

ألف - الإجراءات الأساسية على المستوى القطري

78 - ينبغي للحكومات تعزيز الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف، استناداً إلى الخطوط التوجيهية الطوعية، باعتبار ذلك عاملاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع. وتوصي الحكومات على وجه الخصوص بما يلي:

- تشجيع وضمان قيام مجتمع حر وديمقراطي وعادل من أجل تهيئة ظروف سلمية ومستقرة واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تمكن كل فرد من تأمين الغذاء له ولأسرته بحرية وكرامة؛
- تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية، بالتشاور مع أصحاب الشأن الرئيسيين، بما في ذلك درجة انعدام الأمن الغذائي وأسبابه، وحالة التغذية وسلامة الأغذية، وتشجيع التنمية العامة التي تدعم سياساتها الخاصة بالأمن الغذائي؛
- إدراج الأمن الغذائي والتغذية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛
- النظر في اعتماد استراتيجية وطنية قائمة على حقوق الإنسان من أجل الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف، بدءاً بإجراء تقييم دقيق للتشريعات الوطنية القائمة، والسياسات، والتدابير الإدارية، والبرامج الحالية، وتحديد المنهجي للقيود القائمة، وتوافر الموارد؛
- إدراج الأمن الغذائي والتغذية في استراتيجياتها، بما في ذلك الحق في غذاء كاف، والأهداف، والغايات، والأسس القياسية، والأطر الزمنية، وكذلك إجراءات لصياغة السياسات، وحصر الموارد وتعبئتها، وتحديد الآليات المؤسسية، وتوزيع المسؤوليات، وتنسيق أنشطة مختلف الجهات الفاعلة، ووضع آليات للرصد؛
- التشاور، عند وضع استراتيجيات قطرية للأمن الغذائي، مع منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وسائر أصحاب الشأن الرئيسيين على المستويين الوطني والإقليمي، بهدف تعزيز نهج لسلسلة الإمداد، مع المشاركة النشطة لجميع أصحاب الشأن ودعمهم؛
- تقييم تفويض وأداء المؤسسات العامة ذات الصلة، وضمان تنسيق جهود الوزارات والوكالات والمكاتب الحكومية ذات الصلة؛ وضمان قيام المؤسسات ذات الصلة بتسهيل المشاركة الكاملة والشفافة للقطاع الخاص، ومنظمات المزارعين، والمجتمع المدني، وخاصة ممثلي الفئات الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي؛
- العمل مع منظمات القطاع الخاص لتصميم وتنفيذ سياسات تفضي إلى تهيئة بيئة أعمال تمكينية واجتذاب الاستثمار؛
- دعم الاستثمار في تنمية رأس المال البشري مثل الصحة، والتعليم، ومحو الأمية، والتدريب على المهارات الأخرى، والتي تعد ضرورية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تنمية الزراعة، ومسايد الأسماك، والغابات، والتنمية الريفية؛ وينبغي تعزيز فرص التعليم الابتدائي والتدريب على المهارات الزراعية، والتوسع في هذه الفرص، وخاصة بالنسبة للفتيات، والنساء وفئات السكان الأخرى التي تفتقر إلى هذه الخدمات؛
- تشجيع السلطات الإقليمية واللامركزية والمحلية على تخصيص موارد لبرامج مكافحة الجوع، والأمن الغذائي والتغذية في ميزانياتها، وضمان الشفافية والمساءلة عند استخدام الموارد العامة، وخاصة في مجال الأمن الغذائي؛
- دعم إجراء تدخلات وقائية وإنتاجية ملائمة عن طريق شبكات الأمان لمساندة فئات السكان الأكثر حرماناً.

باء - تحسين الدعم الإقليمي للإجراءات الوطنية والمحلية

79 - هناك دوران حاسمان للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وهما تقديم حوافز سياسية وتوجيهات تقنية لتعزيز الاستجابة على المستوى القطري، والمساعدة في بناء أسواق إقليمية مع تحديد مخاطر واستجابات أعضائها. ويمكن مواصلة تحسين فعالية المنظمات الإقليمية، ولكن كثيرا منها وضع أطرا للسياسات توفر أساسا مفاهيميا لوضع سياسات وطنية، وتقديم إرشادات عملية عن عمليات التخطيط الشامل. وتعد هذه العمليات أساسية لبناء الشراكات المطلوبة على المستوى القطري من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

80 - وتوفر البرامج الإقليمية، مثل برنامج الشراكة التابع للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، مجالا للحوار فيما بين التجمعات الإقليمية، والحكومات، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة. وهي تسهل التوصل إلى اتفاق موحد على المبادئ المشتركة والإجراءات المقترحة، وتمهد الطريق أمام التنسيق المحسن للسياسات، وتتيح أيضا فرصا لرصد وتقييم الأداء، وتتابع إنفاق الحكومات وتدفقات المعونة، وبذلك تشجع التنسيق الأفضل فيما بين الجهات المانحة، ومصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة.

81 - وللهيئات الإقليمية دور حيوي تقوم به في وضع السياسات الإقليمية للتعامل مع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية عبر الحدود، وبناء أسواق إقليمية قوية. وتستند مثل هذه السياسات إلى عوامل التكامل القوية والأقليمية بين الأيكولوجيا، والإنتاج، والاستهلاك. وهي تلبي الحاجة إلى إدارة مشتركة للموارد العابرة للحدود مثل الأنهار، وأحواض الأنهار، وطبقات المياه الجوفية، والأراضي الرعوية، والموارد البحرية. وتشمل مثل هذه السياسات استثمارا إقليميا لتعزيز الجهود الوطنية، ومعالجة قضايا معينة مثل إزالة الحواجز التجارية بين الأقاليم، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، ومواءمة نظم المعلومات، وتنسيق نظم الرصد لحالات الطوارئ الغذائية، وتعبئة الموارد.

82 - وقد وجدت عدة تحالفات وطنية أنها تواجه تحديات مماثلة في جهودها من أجل تحسين أمنها الغذائي الوطني، واعترفت بمزايا تأكيد وجودها داخل كيانات إقليمية حتى تتمكن من التحرك معها إلى الأمام. وإقامة تحالفات إقليمية يتيح لها العمل من أجل بلدانها، وكذلك من أجل أقاليمها.

83 - وتساعد هذه التحالفات المتعددة البلدان على تعزيز أصوات المشاركين، وقد اجتذبت بالفعل اهتمام أقاليم أخرى، خاصة في أفريقيا، حيث تفكر تحالفات وطنية أخرى في إقامة تجمعات إقليمية في مناطقها. وتمثل التحالفات الإقليمية بطرق كثيرة أفضل تصور للتحالفات الوطنية التي تدعم بلدانها، ولكنها توسع مجال تأثيرها عن طريق إقامة شراكات مع جيرانها والعمل معا عبر الحدود الوطنية.

84 - ويتطلب تحسين كفاءة ومستوى الدعم المقدم من الهيئات الإقليمية للإجراءات الوطنية ما يلي:

- استحداث آليات تنسيق مع جميع أصحاب الشأن تكفل مواءمة واتساق المساهمات التقنية والمالية عن طريق المعونة الدولية، والمصارف الإقليمية، والوكالات التقنية الإقليمية، وبرامج المزارعين الإقليمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني؛
- تعزيز أوجه التآزر على مختلف مستويات المشاركة - القطرية، والإقليمية الفرعية، والإقليمية، والعالمية؛
- تلاقي الجهود الإقليمية والإقليمية الفرعية المختلفة لوضع سياسات واضحة للأمن الغذائي والتنمية وتولي زمامها؛
- المزيد من دعم الجهات المانحة لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، واستخدام الكيانات الإقليمية كوسطاء فعالين لوضع سياسات وخطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية؛
- اتفاق السياسات الإقليمية فيما يتعلق بتجارة المستلزمات الزراعية لتسهيل التجارة فيما بين الأقاليم، مثل البذور، والأسمدة، وإنتاج المحاصيل.

جيم - تحسين الدعم العالمي للإجراءات الإقليمية والوطنية، والاستجابة للتحديات العالمية

85 - دأب المجتمع الدولي على تأكيد التزامه واستعداده لدعم الحكومات الوطنية في جهودها من أجل محاربة الجوع، معترفاً بأن البلدان الفردية تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

86 - وتشمل العناصر الرئيسية لاستراتيجية الدعم العالمي للجهود القطرية والإقليمية لضمان الأمن الغذائي والتغذية للسكان الضعفاء في البلدان النامية:

- **التعاون التقني:** ينبغي أن تعمل البلدان المتقدمة والنامية ضمن شراكة لدعم جهودها من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية عن طريق التعاون التقني، بما في ذلك تنمية القدرة المؤسسية ونقل التكنولوجيا؛
- **التجارة:** يمكن أن تقوم التجارة الإقليمية والدولية بدور رئيسي في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر، وكذلك تحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني؛ وينبغي للبلدان تشجيع التجارة الإقليمية والدولية باعتبارها من بين الأدوات الفعالة اللازمة للتنمية؛ ومن المهم ضمان تناسق السياسات التجارية والإنمائية والبيئية، والوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على نتائج استراتيجيات مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛
- **الديون الخارجية:** ينبغي للبلدان والمنظمات الدولية مواصلة تدابير تخفيف أعباء الديون الخارجية بنشاط وعلى نحو عاجل من أجل توفير موارد لمكافحة الجوع، والتخفيف من وطأة الفقر في الريف والحضر، وتعزيز التنمية المستدامة. ويجب أن يتقاسم الدائنون والمدينون مسؤولية تجنب حالات الديون التي يصعب تحملها وإيجاد حل لها؛
- **المساعدة الإنمائية الرسمية:** ينبغي أن تبذل البلدان المانحة جهوداً ملموسة من أجل بلوغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها للبلدان النامية وهي 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن 0.15 إلى

0.2 في المائة لأقل البلدان نموا. وينبغي اتخاذ خطوات تكفل عدم خصم الموارد المقدمة لتخفيف عبء هذه الديون من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛

- **المساعدة الغذائية:** ينبغي للبلدان التي تقدم مساعدة دولية على شكل معونة غذائية مراجعة سياساتها بصورة منتظمة، ووضع هذه السياسات على أساس تقديرات سليمة للاحتياجات، تشارك فيها الجهات المتلقية والمانحة على حد سواء، وتوجه بشكل خاص للفئات المحتاجة والضعيفة؛
- **الشراكات:** ينبغي للبلدان، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجميع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وأصحاب الشأن الآخرين تعزيز الشراكات، والقيام بعمل منسق يشمل برامج مشتركة وجهودا لتنمية القدرات؛
- **سلاسل القيمة الإقليمية:** ينبغي تعزيز هذه السلاسل، خاصة بالنسبة لتنمية البنية الأساسية، نظرا لأنها قادرة على توسيع الأسواق عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين الأفراد لتقديم استثمارات طويلة الأجل من أجل التجهيز الزراعي والأعمال التجارية الزراعية؛
- **التعاون فيما بين بلدان الجنوب:** ينبغي دعم هذا التعاون نظرا لأنه يتيح فرصا حقيقية لنقل الخبرة في مجال السياسات والتكنولوجيات المطلوبة لزيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية. وهو يتيح أيضا فرصا استثمارية وسوقية في مجالات أكثر مما هو قائم حاليا بالنسبة لكثير من المنتجين؛
- **تغير المناخ:** تحتاج البلدان النامية إلى معلومات ومشورة صحيحة وقائمة على العلوم بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها؛ وستحتاج إلى دعم دولي لوضع استراتيجيات لإدارة أخطار الكوارث وتحسين هذه الاستراتيجيات، وتنفيذ تدابير التكيف والتخفيف؛
- **البحوث:** تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك البحوث الزراعية الوطنية والدولية، وخاصة في إطار الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

دال - لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد

87 - تتوقف استدامة الجهود العامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع على الإنفاق العام للبلدان النامية في المقام الأول. وفيما يتعلق بالتمويل القطاعي من البلدان النامية، هناك توافق في الآراء بشأن زيادة حصة الإنفاق العام التي يلزم تخصيصها للزراعة والأمن الغذائي. ففي اتفاق مابوتو في عام 2003، وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، حددت البلدان الأفريقية هدفا وهو تخصيص 10 في المائة من الإنفاق العام للزراعة في غضون 5 سنوات - غير أن الأداء كان مختلطا، إذ أن أقلية من البلدان هي التي حققت هذا الهدف.

88 - وسيكون أهم مصدر للتمويل الآن وفي المستقبل هو الاستثمار في البلدان النامية نفسها من جانب القطاع الخاص، بدءا من الشركات الكبيرة والكثيفة رأس المال، والشركات المتوسطة، وانتهاءً بالمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. غير أنه بينما أدى سحب الدعم الرسمي لجوانب كثيرة من الخدمات الزراعية إلى زيادة دور القطاع الخاص المحلي، إلا أن مشاركته لا تزال غير كافية بسبب عدم وجود خدمات عامة تكميلية، والدراية الفنية المطلوبة، وفي

بعض الحالات، عدم وجود بيئة سياسية تمكينية. وبالنسبة للقطاع الخاص، فإن الحصول على التمويل كثيرا ما يمثل عقبة رئيسية أمام الاستثمار في القطاع الزراعي.

89 - وهكذا، بينما يتطلب إحراز تقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة توليفة من التعديلات السياسية، والبرامج ذات الكفاءة، والتمويل الداخلي من القطاعين العام والخاص على حد سواء، إلا أن بعض البلدان ستحتاج وستطلب مساعدة دولية من أجل تحقيق النتائج العاجلة والطويلة الأجل على حد سواء. وفي حين أن المبلغ الإجمالي للتمويل العام المتاح من مصادر محلية ودولية لا يزال يثير قلق الكثير من أصحاب الشأن، إلا أن هناك اعترافا متزايدا بأن مصادر هذه الأموال، والظروف التي تتاح فيها، والمبالغ الملتزم بها فعلا، واتساقها، والطرق التي تستخدم بها وتتبعها، تعد كلها قضايا هامة عند تحديد النتائج التي تحققت بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية على المدى الطويل. وتعد الشفافية في جميع هذه العناصر الخاصة بالتمويل المحلي والدولي على حد سواء ذات أهمية حيوية بالنسبة لبناء علاقات تقوم على الثقة بين الشركاء الذين يدعمون الاستثمارات في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

90 - وينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى وضع العناصر التالية في الاعتبار عند البت في وضع استراتيجيات للتمويل:

- في حين أن تقديرات الاحتياجات من التمويل العالمي تتفاوت بدرجة كبيرة، إلا أن هناك اتفاقا عاما على ضرورة وضع نهاية لانخفاض الاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية، وتعويض هذا الانخفاض؛
- لا تشمل كثير من التقديرات تكلفة وضع وتنفيذ برامج اجتماعية محسنة وأكثر استدامة، وشبكات أمان، باعتبارها عنصرا أساسيا في جدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية²؛
- لا تزال المعونة الإنمائية الرسمية تقوم بدور هام في التنسيق والتخطيط، والتعجيل به، وتنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية؛ وينبغي ألا تتأثر الحرب ضد نقص التغذية والجوع بسبب العائدات الحالية المتاحة للبلدان النامية، كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تعد حاسمة لدعم الاستثمارات العامة الرئيسية، بما في ذلك البرامج الاجتماعية، وشبكات الأمان، والبنية الأساسية، والبحوث، والإرشاد، وتنمية القدرات؛
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لتمويل الاستثمار، ويعد مكملا للاستثمار العام الذي يركز على المعونة الإنمائية الرسمية، ولكن يلزم أن يقدم في سياق يضمن الاتساق مع الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛ ونظرا لأن معظم الأنشطة الزراعية، وكثيرا من أنشطة شبكات الأمان تتركز في القطاع الخاص، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون مصدرا هاما لتقل الدراية الفنية وكذلك للتمويل.

91 - ومقدمو المساعدة الإنمائية الدولية كثيرون ومتنوعون. إذ يمتد نطاقهم من بلدان مانحة فردية إلى وكالات دولية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية، ومنظمات دولية غير حكومية، ومؤسسات للقطاع الخاص. ويتمثل التحدي بالنسبة للحكومة العالمية في ضمان ألا تقوم هذه الجهات الفاعلة المختلفة بأنشطة مزدوجة، وألا تلقي متطلباتها

الإدارية أعباء غير معقولة على عاتق البلدان المستفيدة. وتبذل المنظمات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة جهداً كبيراً لتوحيد مساعداتها عن طريق عمل الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال البرامج المشتركة، وعن طريق أنشطة من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، والمفهوم التجريبي الخاص بتوحيد الأداء، ومبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة.

92 - ويوجد للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية، دور هام بشكل خاص، فهي تقدم القروض والاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء في الإقليم؛ وتقدم المساعدة التقنية لإعداد وتنفيذ مشروعات وبرامج إنمائية؛ وتشجع استثمار رأس المال العام والخاص لأغراض إنمائية؛ وتساعد في تنسيق السياسات والخطط الإنمائية للبلدان الأعضاء.

93 - ويمكن إشراك المصارف الزراعية المحلية والوطنية بصورة مفيدة في استراتيجيات الأمن الغذائي، حيث أنها يمكن أن تصبح من الجهات الفاعلة الرئيسية لتقديم الخدمات المالية للمزارعين، ولجهات أخرى في القطاع الخاص على امتداد السلسلة الغذائية.

هاء - الرصد والمتابعة

94 - تنص وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي على أنه "من الواجب أن تساعد اللجنة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، بغية العناية بمسائل ما إذا كانت الأهداف تتحقق، وسبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على نحو أسرع وأشد فعالية. وسيتطلب ذلك استحداث آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم نحو الأهداف والتدابير المعتمدة، مع مراعاة الدروس المستخلصة من اللجنة السابقة للأمن الغذائي العالمي ومحاولات الرصد الأخرى".

95 - وتعد المساءلة عن النتائج حاسمة، ومن الملاحظ أن تلك البلدان التي أحرزت أكبر قدر من التقدم في مجال الأمن الغذائي والتغذية هي تلك التي أظهرت أكبر قدر من الإرادة السياسية، مع التزام سياسي ومالي قوي مفتوح وشفاف أمام جميع أصحاب الشأن. وينبغي أن تشمل الأهداف المراد رصدها النتائج التغذوية، ومؤشرات الحق في الغذاء، وكذلك التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف 1، والغايات المتفق عليها إقليمياً.

96 - وتعد نظم المعلومات والرصد والمساءلة التي تعمل بصورة جيدة، مع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر، مهمة من أجل:

- تحديد الوضع الحالي للتنمية الزراعية، والأمن الغذائي والتغذية، والتمتع بالحق في الغذاء في بلد ما؛
- تحديد حجم وتوزيع الاحتياجات فيما بين فئات سبل المعيشة المختلفة؛
- تشجيع قدر أكبر من الفعالية، والمساءلة، والشفافية، والتنسيق فيما يتعلق بتلبية هذه الاحتياجات.

97 - وهناك 4 مبادئ ينبغي تطبيقها على نظم الرصد والمساءلة، وهي:

- ينبغي لهذه النظم أن تتيح مساءلة صانعي القرار؛
- ينبغي أن تكون تشاركية وتشمل تقييما يشارك فيه جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك الفئات الأضعف؛
- ينبغي أن تكون بسيطة، ودقيقة، وموقوتة، ومفهومة للجميع، مع مؤشرات تحدد التأثير، والعملية، والنتائج المتوقعة؛
- ينبغي ألا تمثل ازدواجا مع النظم القائمة، بل تستفيد منها وتعززها.

98 - ويجري بالفعل رصد التقدم نحو بلوغ الأمن الغذائي والتغذية في منتديات كثيرة، من بينها هيئات دولية وإقليمية ووطنية. وبينما ستواصل الهيئات الدولية عملها في مجال الرصد العالمي للجوع وسوء التغذية، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يلزم أن تنشئ البلدان آليات لإشراك أصحاب الشأن المتعددين في الرصد والإبلاغ عن التقدم نحو تحقيق أهدافها المعلنة، وبحث الخيارات بالنسبة للحكومة الفعالة والشاملة للأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني، مع إشراك الطائفة الكاملة من أصحاب الشأن. وهذا من شأنه مساعدة الدول على وضع استراتيجياتها وسياساتها الخاصة بالأمن الغذائي والتركيز عليها، وتسهيل تقاسم الممارسات الجيدة والخبرات الناجحة لتحسين فهم ما الذي يعمل بصورة جيدة وما الذي يعمل بدرجة أقل على أرض الواقع.

99 - وتعد مبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج عنصرا هاما في النهج العام لضمان المساءلة. وتمثل الإدارة المستندة إلى النتائج استراتيجية للإدارة تستطيع بواسطتها كافة الجهات الفاعلة، والتي تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق مجموعة من النتائج، ضمان مساهمة عملياتها ومنتجاتها وخدماتها في تحقيق النتائج المطلوبة، واستخدام المعلومات والأدلة والمستندة إلى النتائج الفعلية المطلوبة لتزويد عملية صنع القرار بالمعلومات من أجل تصميم البرامج والأنشطة، وتوفير الموارد لها، وتنفيذها، وكذلك من أجل المساءلة والإبلاغ. وهناك ثلاثة مبادئ تنطوي عليها الإدارة المستندة إلى النتائج وهي: المساءلة عن النتائج، والملكية الوطنية للنتائج، والشمول (إشراك أصحاب الشأن).

100 - وتعد الإدارة المستندة إلى النتائج نهجا خاصا بدورة الحياة ينبغي استخدامه في كافة التدخلات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية:

- مرحلة التخطيط، وتتطلب تحديدا واضحا وشرحا للنتائج المطلوبة استنادا إلى تحليل دقيق، وتحديد غايات ومؤشرات لقياس التقدم؛
- عملية البرمجة، وتشمل وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة؛
- عملية الميزنة، وتتطلب مواءمة الموارد مع النتائج المطلوبة؛

- وبعد وضع خطط التنفيذ أو خطط العمل التي تنظم فيها الأنشطة التفصيلية حسب النتائج المطلوبة، تركز عملية التنفيذ على تنظيم أنشطة التنفيذ لتحقيق هذه النتائج؛
- عملية الرصد، وتتابع التقدم على أساس مؤشرات متفق عليها لتحديد ما إذا كان يجري تحقيق النتائج المطلوبة؛
- عملية التقييم، وتبحث ما إذا كانت النتائج المطلوبة قد تحققت، وتشير إلى القضايا المتعلقة بهذه النتائج؛
- عملية الإبلاغ، وتقدم تعليقات على التقدم نحو النتائج المطلوبة، وتطرح أفكارا واستنتاجات بشأن الدروس المستفادة والمساءلة عن النتائج.

101 - وستحتاج منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالات الأخرى ذات الصلة إلى تعزيز برامجها الخاصة بتنمية القدرات من أجل تحسين الإحصاءات الغذائية والزراعية الأساسية، والنظم الخاصة برصد الأمن الغذائي. وسيحتاج الأمر إلى مواصلة تكثيف الحوار بين مقرري السياسات، والوكالات الإحصائية، ومقدمي البيانات لإجراء تحديد وربط أفضل للاحتياجات من المعلومات من أجل تصميم، وتنفيذ، ورصد سياسات الأمن الغذائي لتقديم مثل هذه المعلومات.

102 - وتبحث لجنة الأمن الغذائي العالمي في الوقت الحاضر نهجا لرسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على المستوى القطري من أجل مساعدة البلدان على إجراء مواءمة أفضل للأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتنمية مع السياسات والاستراتيجيات والبرامج والموارد المتاحة.

الخطوات التالية

103 - يجري حث أصحاب الشأن المهتمين والقطاعات ذات الصلة على المشاركة في مساعدة البلدان لوضع وتنفيذ خرائط لإجراءات الأمن الغذائي والتغذية، وتشكيل شراكات ملائمة متعددة القطاعات ولأصحاب الشأن العديدين، والعمل من أجل تنسيق الأساليب. وسيلزم إتاحة موارد كافية لتمويل أنشطة المتابعة، وتزويد البلدان المهمة بالدعم التقني من أجل وضع وتنفيذ نظم لرسم الخرائط كجزء من جهودها الوطنية لرصد التنمية. ويمكن لعملية رسم خرائط لإجراءات الأمن الغذائي والتغذية أن تصبح أيضا جزءا لا يتجزأ من نظم المعلومات الوطنية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة، واستخدام منهجية موحدة على المستوى القطري في عملية رسم خرائط الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.

104 - وضمان دقة تقديرات أعداد الجوع والذين يعانون من سوء التغذية يمكن أن يكون بمثابة إسهام كبير في فعالية تصميم وتنفيذ أنشطة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وفي هذا الصدد، أقرت الدورة السابعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي اقتراحا صدر من اجتماع المائدة المستديرة لرصد الأمن الغذائي، المعقد في سبتمبر/أيلول 2011 في روما، لوضع سلسلة من مؤشرات الأمن الغذائي الأساسية، وأيدت وضع واعتماد وتعزيز معايير مقبولة دوليا، وسيكون تأمين

الاتفاق على أسس قياس ومؤشرات لرصد الأمن الغذائي والتغذية أحد أولويات لجنة الأمن الغذائي العالمي ، وهو ضروري لتنفيذ الإطار الاستراتيجي العالمي.

¹ البنك الدولي (2010) ، توسيع نطاق التغذية. ماذا سيكلف. هورتون وآخرون.

² هناك ثغرة تمويل قدرها 10 بلايين دولار للتدخلات المخصصة للتغذية ؛ ومن المهم أيضا تحديد تكاليف التدخلات الخاصة بالتغذية.